

■ صندوق النقد يتوقع نموًا 3.7 في المئة للمغرب

اللطيف الجواهري، أن "هذا النمو سيساعد في تقليص البطالة وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب"، منوهة بإصرار المغرب على مواصلة إصلاحاته الهيكلية الكبرى. واعتبرت غيورغيفيا أن "عدم استعمال المغرب لخط الوقاية والسيولة، الذي وضعه صندوق النقد الدولي رهن إشارته منذ 2012، بمثابة مؤشر على قوة أسس الاقتصاد المغربي"، موضحة أن "الإصلاحات المهمة التي قام بها المغرب مكنته من تحقيق الكثير من الإنجازات. لكن هناك مخاطر صاعدة وجديدة على المستوى الدولي، وهناك حالة من انعدام اليقين تفرض علينا الحذر".

ونوهت غيورغيفيا بسياسة المغرب في مجال إرساء نظام مرونة نظام الصرف، لافتة إلى أن "المغرب قطع مرحلة أولى، والشروط مكتملة للمرور إلى مرحلة ثانية، غير أن اختيار توقيت هذا الانتقال يبقى من اختصاص السلطات المالية المغربية".
المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)



توقعت المديرية العامة لصندوق النقد الدولي كريستينا غيورغيفيا، أن يشهد الاقتصاد المغربي نمواً بنسبة 3.7 في المئة خلال العام الجاري، و4 في المئة خلال العام المقبل. وأكدت غيورغيفيا، خلال مؤتمر صحافي مشترك مع وزير الاقتصاد والمالية المغربي محمد بنشعبون ومحافظ بنك المغرب المركزي عبد

■ ارتفاع حجم أصول البنوك القطرية



ريال (424 مليار دولار) في شهر كانون الأول (ديسمبر) من العام الماضي. كذلك نمت ودائع البنوك بنسبة 2.8 في المئة إلى 872.8 مليار ريال (240.4 مليار دولار) في الشهر الماضي، من 849.14 مليار ريال (233.9 مليار ريال) في ديسمبر (كانون الأول) الماضي. تجدر الإشارة إلى أنه يعمل في السوق القطرية نحو 19 مصرفاً، تتضمن 7 بنوك تجارية محلية، إضافة إلى خمسة أخرى إسلامية. أما الأجنبية، فتبلغ سبعة فروع.
المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)

كشفت بيانات صادرة عن بنك قطر المركزي، ارتفاع حجم أصول البنوك التجارية القطرية في شهر يناير (كانون الثاني) 2020 بنسبة 12.1 في المئة على أساس سنوي، لتسجل مستوى قياسياً جديداً. وبحسب بيانات المصرف المركزي، فقد ارتفعت أصول البنوك التراكمية إلى 1.56 تريليون ريال (430 مليار دولار) في الشهر الماضي، مقابل 1.391 تريليون ريال (383.45 مليار دولار) في الشهر المماثل من 2019. وعلى أساس شهري، زادت أصول المصارف القطرية بنسبة 0.72 في المئة خلال شهر يناير الماضي، مقابل نحو 1.54 تريليون

■ "ستاندرد آند بورز" تتوقع نموًا إيجابيًا للبنوك الكويتية



على خلفية التراكم المطرد للمخصصات (تتجاوز 200% مقابل حجم القروض غير المنتظمة). وتوقعت الوكالة تراجع ضغط الهوامش جزئيًا في العام الحالي، بعد قرار بنك الكويت المركزي في 2019 بخفض سعر الفائدة. مبيّنة أنه لا يزال التركيز في قطاع العقارات التجارية يمثل مخاطر انتمان رئيسية للبنوك الكويتية، ومع ذلك فمن المتوقع انتهاء الفترة الحالية لتصحيح أسعار العقار خلال مدة تتراوح من 12 إلى 24 شهراً، مع تأثير محدود على النظام المصرفي. المصدر (صحيفة الراي الكويتية، بتصرّف)

توقعت وكالة "ستاندرد آند بورز" للتصنيفات الائتمانية، بأن يحقق قطاع البنوك الكويتية نموًا إيجابيًا خلال العام الحالي، على الرغم من وجود مخاطر عدة تدور في فلك الاقتصاد العالمي. ورجحت الوكالة أن تبقى الأوضاع الائتمانية الإجمالية للبنوك الكويتية مستقرة، إلا في حال زيادة غير متوقعة في المخاطر الجيوسياسية في منطقة الخليج أو انخفاض كبير في أسعار النفط. ووفقاً للوكالة فإنّ تكلفة المخاطر للمصارف الكويتية "COR" يجب أن تنخفض إلى أقل من 90 نقطة أساس خلال 2020

